

أثر التدقيق الجبائي على قرار الامتثال الجبائي-دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الشلف

The impact of the tax audit on the decision of tax compliance - a case study of a sample of -economic institutions in the state of Chlef-

عمر باي *¹، غلام الله جيلالي عياد²¹ مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة الشلف (الجزائر)، o.bey@univ-chlef.dz² مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة الشلف (الجزائر)، g.djalaliayad@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2022/06/03

تاريخ القبول: 2022/03/27

تاريخ الإرسال: 2022/02/14

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر التدقيق الجبائي على قرار الإمتثال الجبائي للمكلف، فمن خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل بيانات استبيان طبق على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية الشلف، وقد شملت عينة الدراسة مجموعة من المحاسبين والمدققين والمدراء بلغ عددهم 37 فردا. ولإثبات العلاقة بين متغيرات البحث، تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS إضافة إلى عدة أدوات إحصائية لتحليل الاستبيان متمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري والنسب المئوية إضافة إلى معامل ألفا كرونباخ، اختبار Shapiro-Wilk واختبار t للعينة الواحدة. وقد خلصت الدراسة إلى أن التدقيق الجبائي له دور مهم في التسيير الجبائي بالمؤسسة ويساهم في حمايتها من المخاطر الجبائية المحيطة بها، كما يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتدقيق الجبائي على قرار الإمتثال الجبائي للمكلفين.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الجبائي، القانون الجبائي، الإمتثال الجبائي.

تصنيف JEL: M42، H26، H30، K34.

Abstract: This study aims to shed light on the impact of the fiscal audit on the tax compliance decision of the taxpayer, through the results obtained from analyzing the data of a questionnaire applied to a group of economic institutions at the level of Chlef state. The study sample included a group of accountants, auditors and managers, numbering 37 individuals. To prove the relationship between the research variables, the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used, in addition to several statistical tools to analyze the questionnaire, represented by the arithmetic mean, standard deviation and percentages, in addition to the Alpha Cronbach coefficient, Shapiro-Wilk test and t-test for one sample. The study concluded that the fiscal audit has an important role in the fiscal management of the institution and contributes to protecting it from the surrounding fiscal risks, and there is a significant impact of the fiscal audit on the decision of tax compliance with the taxpayers.

Keywords: Tax audit, Tax law, Tax compliance.

Jel Classification Codes : M42, H26, H30, K34.

توطئة (مقدمة):

تعتبر الضرائب من بين أهم السياسات المالية التي تتبعها الدول من أجل تعبئة الإيرادات العامة وتمويل الإنفاق الحكومي، نظرا لما لها من أهداف اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية، إلا أن هذه السياسة لا ترضي جميع المكلفين بالضريبة الذين لا يملكون المقدرة التامة على فهم وتحليل القوانين والإجراءات الجبائية، ولا حتى تحيين معلوماتهم حولها نظرا لتعددتها وتشعبها، كما أنهم غير مدركين لحقوقهم وواجباتهم تجاه الإدارة الجبائية ما يجعلهم لا يثقون بها ويتوجهون في كثير من الأحيان إلى اتخاذ قرار عدم الإمتثال الجبائي ومحاولة التنصل من دفع مستحقاتهم الجبائية واللجوء إلى التهرب الضريبي الذي أصبح ظاهرة عالمية وأحد أكثر الجرائم الاقتصادية شيوعا التي تؤرق مختلف حكومات دول العالم لما له من أضرار على الإيرادات الجبائية للدول التي تؤدي إلى إضعاف الإنفاق الحكومي، كما أنه يعرض المكلف لعدة مخاطر جبائية قد تؤدي به إلى تحمل غرامات عالية في حالة الإكتشاف. ما جعل موضوع الإمتثال الجبائي أحد أكثر المواضيع دراسة في السنوات الأخيرة والمتعلقة بعلم النفس الاقتصادي، فهو يمثل موقف المكلف بالضريبة تجاه القوانين الجبائية للدولة، كما أنه سلوك أظهرت معظم الدراسات أنه راجع إلى مجموعة من العوامل والمحددات منها الاقتصادية التي سنعالجها في هذه الورقة البحثية الهادفة إلى تسليط الضوء على التدقيق الجبائي كآلية ووسيلة يلجأ إليها المكلفون بالضريبة لتجنب المخاطر الجبائية وتحسين فاعلية تسييرهم الجبائي من خلال استعانتهم بمدقق جبائي على دراية تامة بمختلف القوانين والإجراءات الجبائية.

إشكالية الدراسة:

ما أثر التدقيق الجبائي على قرار الإمتثال الجبائي المتعلق بالمحددات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

- يؤدي التدقيق الجبائي دورا مهما في التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية.

- للتدقيق الجبائي أثر إيجابي على قرار الإمتثال الجبائي للمكلف.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في إظهار أهمية خلق الإمتثال الجبائي بالنسبة للإقتصاد الوطني وكذا أثر التدقيق الجبائي على قرار المكلف تجاه الامتثال للقوانين الجبائية، وحمايته من خطر الكشف والعقوبات من جهة، ومن جهة أخرى حماية الإيرادات الحكومية من ظاهرة التهرب الضريبي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية الإمتثال الجبائي والمحددات الاقتصادية التي تؤثر عليه؛

- معرفة مدى أهمية التدقيق الجبائي بالنسبة للمكلف بالضريبة؛

- إفادة الباحثين في فهم موضوع الإمتثال الجبائي ما قد يساعد على الوصول إلى أنموذج له يتماشى مع طبيعة الإقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتي الوصف والتحليل من أجل تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لكل من التدقيق الجبائي والامتثال الجبائي، وكذا المنهج الاستقرائي لاستقراء نتائج الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة:

دراسة (رواية، 2019)، هدفت الدراسة إلى إبراز أثر المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي) على خلق الامتثال الجبائي، وقد خلصت إلى أن دافعي الضرائب الذكور والأصغر سنا من المرجح أن يكونوا أكثر عرضة للتهرب الضريبي مقارنة بالكبار والاناث. ومن ناحية أخرى، فإن فهم المكلفين لأهمية الضرائب يزيد من مستوى الامتثال الجبائي الطوعي لهم.

دراسة (الطويل و العامري، 2017)، تحت عنوان "أثر المعرفة الضريبية في تكاليف الامتثال: بحث تطبيقي" التي كان الهدف منها تحديد أثر المعرفة الضريبية في أبعاد تكاليف الامتثال الجبائي (النقدية، النفسية، تكاليف الوقت). وقد توصل الباحثان إلى ضعف اهتمام المؤسسات قيد الدراسة بالمعرفة الضريبية رغم تأثيرها في خفض تكاليف الامتثال، كما توصل الباحثان أيضا إلى عدم وجود خدمات جبائية حقيقية تقدمها إدارة الضرائب ما يجعل أغلب المؤسسات تستعين بالمستشارين والخبراء للحصول على المعلومات والتوجيهات اللازمة لأداء الضريبة مما يساهم في رفع تكاليف الامتثال.

دراسة (الضابط، 2019)، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر على الامتثال الجبائي في سورية، ومحاولة استخلاص أنموذج يتلاءم مع البيئة السورية. وقد خلصت الدراسة إلى امكانية استخلاص أنموذج يشتمل على جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على الامتثال الجبائي وبما يتناسب مع البيئة السورية، والذي يمكن أن يفسر في حال تطبيقه سلوك الامتثال الجبائي للمكلفين وأسباب فقدان الثقة بينهم وبين الإدارة الجبائية.

دراسة (Alshira'h, Moh'd, Abdalwali , Adi , & Alshirah, 2020)، هدفت هذه الدراسة إلى التعمق بشكل خاص في حالة ضريبة المبيعات في الأردن. ولتعقيد الأمر بشكل أكبر، فإن الأدبيات المتعلقة بمحددات الامتثال لضريبة المبيعات وكذلك المحددات الأخرى التي تؤدي إلى عدم الامتثال لا تزال نادرة، مع عدم وجود نموذج امتثال جبائي علمي قادر على شرح المشكلة بوضوح. وقد اقترحت الدراسة محددات الامتثال لضريبة المبيعات في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وتوسيع نموذج فيشر للامتثال الجبائي، وإضافة الدور الوسيط للمعرفة الضريبية والتأثير المباشر لجودة الخدمة الضريبية. اقترحت هذه الدراسة أنموذجاً يضم العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لتوفير نظرة كافية للامتثال لضريبة المبيعات للشركات الأردنية الصغيرة والمتوسطة.

تستترك دراستنا مع الدراسات السابقة في محاولة فهم قرار الامتثال الجبائي للمكلف والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه، بينما يكمن الاختلاف في أن دراستنا ربطت قرار الامتثال الجبائي بالتدقيق الجبائي المطبق داخل المؤسسة الاقتصادية باعتباره أحد أهم الأدوات التي تدعم التسيير الجبائي الحسن بها، وأيضاً ترفع الغموض عن القوانين والإجراءات الجبائية لدى المكلف بالضريبة.

1. الإطار النظري للدراسة

سنستطرق في هذا الجانب إلى المفاهيم المتعلقة بكل من التدقيق الجبائي والامتثال الجبائي.

1.1. أساسيات حول التدقيق الجبائي:

1.1.1. مفهوم التدقيق الجبائي:

تناول التدقيق الجبائي العديد من المفكرين والهيآت وكل قدم تعريفه الخاص حيث عرفه البروفيسور م. كولين M.P.Colin كما يلي: " التدقيق الجبائي هو مراقبة احترام القوانين الجبائية". (كوميدي و مداحي، 2020، صفحة 782) كما عرف مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي التدقيق الجبائي على أنه "جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات المصرح بها بموجب البيان الضريبي المقدم من قبل المكلف لتحديد ما إذا قام بتسديد مبلغ الضريبة الصحيح". (قلاّب ذبيح، 2018/2017، صفحة 76). وعرف التدقيق الجبائي أيضاً على أنه " الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام القوانين الجبائية، من جهة وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية". (ولهي، 2004، صفحة 9). من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التدقيق الجبائي على أنه فحص للكتابات المحاسبية والوضعية الجبائية للمؤسسة بهدف مراقبة مدى احترامها للقوانين الجبائية وتعزيز أمنها الجبائي.

2.1.1. مبادئ التدقيق الجبائي:

التدقيق الجبائي مبني على عدة مبادئ تتمثل فيما يلي: (Khelassi, 2013, p. 97)

1.2.1.1. ضمان صفاء جبائي في مواجهة عمليات الرقابة والمخاطر الجبائية: يسمح التدقيق الجبائي للمؤسسات بالاستعداد لجميع المخاطر المرتبطة بالتدقيق الجبائي. حيث أن تعقيد النصوص الضريبية بالإضافة إلى صعوبة تفسيرها أو تطبيقها، تجعل الضرائب مصدر قلق كبير واهتماماً دائماً لمسيري المؤسسات.

2.2.1.1. مهمة دقيقة: تفرض القيود الضريبية على المؤسسة احترام الأحكام الهامة من حيث العدد والتي تتطور بمرور الوقت، كما أن لها تأثير مباشر على إدارة المؤسسة؛ والذي يترتب عنه أثر مالي مباشر قابل للقياس.

3.2.1.1. وسيلة للوقاية وتقليل المخاطر الجبائية: تعتبر الضرائب مصدر قلق كبير لأي مؤسسة. من خلال تعدد وتعقيد وعدم استقرار نصوصها، ما يؤدي إلى خلق متزايد للمخاطر. فأى قرار له عواقب ضريبية وتأثير على سيورة المؤسسة، وهنا تظهر الحاجة إلى تطوير وظيفة جديدة تسمح أولاً بمساعدة المؤسسة على إدارة العامل الجبائي بشكل صحيح وثانياً بقياس المخاطر التي قد تنشأ عن رقابة جبائية محتملة.

4.2.1.1. أداة في خدمة المؤسسة: بغية تقليل العبء الضريبي بشكل أكثر فاعلية، ودون التعرض لأية مخاطر جبائية، يجب تنفيذ مجموعة من الإجراءات واتخاذ قرارات جتبا إلى جنب مع وظائف المؤسسة الأخرى. حيث لا يمكن تنفيذ هذا الإجراء إلا في إطار الإدارة العامة للمؤسسة. ولتحقيق هذا، يجب إجراء فحص جبائي، وبعبارة أخرى تدقيق جبائي. حيث تتمحور مهمة التدقيق هذه على تقييم نقاط القوة والضعف المتعلقة بالمؤسسة في الجانب الضريبي، وبالتالي ستؤدي إلى: فحص الملف الجبائي للمؤسسة، واكتشاف المخاطر المرتبطة بالالتزامات التصريحية، وجعلها متوافقة مع التشريعات السارية، إضافة إلى تحديد هذه المخاطر بمحدد الوقاية من أي رقابة جبائية محتملة.

5.2.1.1. السماح للمؤسسة بالامتثال لقوانين الضرائب: تعدد النصوص الجبائية وتعقيدها يؤدي إلى ازدياد في المخاطر الجبائية نتيجة عدم الامتثال للأحكام الجديدة لقوانين المالية من جهة، ومن جهة أخرى عدم الاستفادة من المزايا الجبائية المنصوصة قانونا نتيجة الجهل بالقوانين. ولمعالجة هذا، تضطر المؤسسة إلى إيجاد الوسائل لتجنب كل هذه المخاطر، ومن هنا تأتي أهمية التدقيق الضريبي.

3.1.1. أهداف التدقيق الجبائي:

يهدف التدقيق الجبائي إلى هدفين أساسيين هما هدف الانتظام (التحكم في الانتظام الضريبي) وهدف استراتيجي (التحكم في الكفاءة الضريبية).

1.3.1.1. مراقبة الانتظام الضريبي: يهدف التدقيق الجبائي إلى ضمان موثوقية مصادر المعلومات. كما يقدم إجابات حول قدرة المؤسسة على الامتثال أو عدم الامتثال للتشريعات الجبائية التي تخضع لها، وطبيعة ومدى وتأثير المخاطر الجبائية التي تتكبدها، ومستوى انعدام الأمن الجبائي الذي تم الوصول إليه، والفشل المحتمل في تنظيم المؤسسة.

وبالمثل، فإن فائدة الاستنتاجات المستخلصة من تدقيق الإنتظام الضريبي تتجاوز بكثير الإطار الجبائي. حيث تسمح العلاقة المتبادلة بين الجبائية والتمويل لمسيرى المؤسسة بتقييم الآثار المترتبة على الإدارة المالية للمخاطر التي حددها المدققون. وقد يُطلب من المديرين الماليين، اعتمادًا على أهمية التبعات المالية للمخاطر، اتخاذ تدابير تهدف إلى التعامل، إذا لزم الأمر، مع المخاطر الجبائية والتأكد من أن المخالفات التي تولد هذه المخاطر لن تتكرر في المستقبل. بالإضافة إلى هذا، تمنح هذه المهمة المؤسسة رؤية واضحة وأكثر دقة عن وضعها الجبائي، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين منفعة المعلومات المحاسبية والمالية. (BENAZZOU, juin 2016, pp. 11-12)

2.3.1.1. مراقبة الكفاءة الضريبية: الكفاءة الضريبية للمؤسسة هي نتيجة الخيارات الضريبية المختلفة والقرارات القانونية والمالية ذات الطبيعة المالية، وهذا ما يلزم المدقق بإعطاء الأولوية للقرارات التي تتخذها المؤسسة والتي لها تأثير كبير على أدائها الضريبي وبالتالي، فإن التدقيق الجبائي يتوافق مع التحكم في استخدام الخيارات الضريبية.

في الواقع، وفيما يتعلق بالخيارات الضريبية الاستراتيجية، يجب على المدقق الجبائي تعديل استراتيجيته في التدقيق وفقًا لتقديره لنظام الرقابة الجبائية الداخلية للمؤسسة، حيث إذا اعتبر أن عمليات الرقابة المطبقة فعالة ويتم تطبيقها على النحو الأمثل لتبرير مستوى منخفض من المخاطر المتعلقة بالرقابة، فيمكنه توفير إجراءات تدقيق محدودة للامتثال والفرص الجبائية. من ناحية أخرى، إذا اعتبر أن الضوابط ضعيفة أو غير موجودة، فعليه تطبيق استراتيجية داعمة. (Ben Sassi, 2017, p. 20)

2.1. ماهية الإمتثال الجبائي:

1.2.1. مفهوم الامتثال الجبائي:

يعتبر الإمتثال الجبائي مسعى جميع الدول في العالم لما له من أهمية في تعبئة الإيرادات العامة وتمويل الإنفاق الحكومي، ما جعل العديد من الباحثين يهتمون في دراسة وفهم هذا السلوك رغم تعقده وتشعب العوامل المحددة له.

فعرف كل من Andreoni, Erard, and Feinstein (1998) الإمتثال الجبائي على أنه "درجة الامتثال لقانون الضرائب والإدارة الجبائية"، والتي يمكن تحقيقها دون التطبيق الفعلي لنشاط الإنفاذ". (Simon & Clinton, 2004, p. 30)

أما Song and Yarbrough (1978) فقد اقترحا تعريفاً أوسعاً للإمتثال الجبائي ذلك بسبب الجانب الملحوظ في تشغيل النظام الجبائي في الولايات المتحدة وأنه يعتمد إلى حد كبير على التقييم الذاتي والامتثال الطوعي والامتثال الجبائي يجب تعريفه على أنه "قدرة دافعي الضرائب واستعدادهم للإمتثال لقوانين الضرائب تحددها الأخلاق والبيئة القانونية وعوامل ظرفية أخرى في وقت ومكان معين". (Mohd, 2010, p. 153)

كما عرف الدكتور محمد عباس البدوي الامتثال الجبائي بأنه "قيام المكلف بإعداد كافة الاقرارات الضريبية المطلوبة وفي الوقت المناسب، وأن تلك الاقرارات تفصح بشكل مناسب عن مقدار الضريبة الواجبة الدفع بما تتفق مع كافة القوانين والقواعد الضريبية السارية وقت إعداد الإقرار". (شاهين، 2017، صفحة 13)

وقد اعتبر كل من Alm (1991) و Jackson and Milliron (1986) الامتثال الجبائي على أنه "الإبلاغ عن جميع المداخل وسداد جميع الضرائب من خلال استيفاء أحكام القوانين والأنظمة وأحكام المحاكم". (Mohd, 2010, p. 154) وتؤكد لجنة من نقابة المحامين الأمريكية أن الامتثال الجبائي "هو تقديم المعلومات الضريبية المطلوبة والإبلاغ عنها في الوقت المناسب والتقييم الذاتي الصحيح لضرائب الدخل المستحقة، ودفع هذه الضرائب في الوقت المناسب دون إجراء تنفيذي". (Doran, 2009, p. 140)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإمتثال الجبائي على أنه الإلتزام بإعداد التصريحات الضريبية بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب والإبلاغ عن الدخل الفعلي وتسديد جميع الضرائب مع احترام كافة الأحكام والقوانين السارية في البلد.

2.2.1. عناصر عدم الامتثال الجبائي:

يعتبر قرار الإمتثال الجبائي من عدمه ظاهرة اقتصادية عاجلها العديد من المفكرين من بينهم Graeme Cooper الذي قسم مكونات عدم الإمتثال الضريبي إلى ما يلي: (LEDERMAN, 2003, p. 1455)

- الضريبة على الدخل من الأنشطة المشروعة التي لم يتم إبلاغ السلطات الجبائية عمداً بها (التهرب الضريبي)؛
- الضريبة على الدخل من الأنشطة المشروعة حيث تم حذف الدخل عن غير قصد (خطأ دفع الضرائب)؛
- ضريبة الدخل من الأنشطة غير المشروعة (الاقتصاد السري)؛
- مبالغ الضريبة المستحقة ولكن لم يتم دفعها إلى المصالح الجبائية عند الإبلاغ عن الدخل (فشل إداري)؛
- في بعض الأحيان، لا تُدفع الضريبة لأن دافع الضرائب يعتمد على فاعلية ملجأ ضريبي اصطناعي (تجنب دفع الضرائب)؛
- لم يتم دفع الضريبة لأن مسؤولية دافع الضرائب عن دفع الضريبة على الدخل غير واضحة في القانون (غموض).

3.2.1. المحددات الاقتصادية للامتثال الجبائي:

1.3.2.1. معدل الضريبة: التفسير الأساسي لتنامي الاقتصاد السري أو الموازي هو الزيادة العامة في العبء الضريبي الذي ميز معظم الاقتصادات الحديثة. حيث أنه في مواجهة الأعباء المرتفعة على الدخل المصرح به، فإن الأفراد يلجؤون إلى التصريح بدخل أقل. مع العلم أن نهج اقتصاديات الجريمة يخلص في الواقع إلى أن الامتثال الجبائي يتأثر بمستوى معدلات الضرائب المفروضة. ومع ذلك، فإن المناهج النظرية والتجريبية تعطي إجابات مختلفة حول استجابة الدخل المعلن لمعدلات الضرائب المفروضة. حيث أن النتيجة النظرية النموذجية هي أن الامتثال يرتفع في الواقع مع ارتفاع معدل الضريبة. من جهة أخرى، فإن معظم الأعمال التجريبية توصلت إلى أن معدل الضريبة المرتفع لا يشجع على الامتثال الجبائي. على الرغم من عدم وجود شك في أن الامتثال يتعلق بطريقة ما على العبء الضريبي، وعليه فإن الطريقة الدقيقة التي يستجيب بها الامتثال للتغيرات في العبء الضريبي تحتاج إلى مزيد من التحليل الجد معمم. (Alm, 1996, p. 107)

2.3.2.1. التدقيق الجبائي: بينت العديد من الدراسات أن عمليات التدقيق الجبائي لها تأثير إيجابي في الحد من التهرب الضريبي. حيث تشير هذه النتائج إلى أنه في أنظمة التقييم الذاتي، يمكن أن تلعب عمليات التدقيق الجبائي دوراً مهماً ويتمثل دورها المركزي في زيادة الامتثال الطوعي. حيث يمكن أن تشجع معدلات التدقيق ودقة عمليات التدقيق دافعي الضرائب على أن يكونوا أكثر حذراً في استكمال تصريحاتهم الجبائية، والإبلاغ عن جميع الدخل والمطالبة بالخصومات الصحيحة للتأكد من مسؤوليتهم الضريبية. (Mohd, 2010, p. 187)

كما أن عدم تعرضهم لعملية الرقابة الجبائية خلال فترة زمنية طويلة يعطيهم شعوراً بغياب المصالح الجبائية وبعدهم عن الكشف والعقاب ما يجعلهم يتوجهون إلى التهرب الضريبي. إلا أن خضوعهم لعمليات التدقيق الجبائي الدورية يحد من هذا الشعور، فحضور المدقق الجبائي لدى دافعي الضرائب يذكرهم دوماً بإمكانية خضوعهم للرقابة الجبائية، إضافة إلى توعيتهم بالقوانين والإجراءات الجبائية ما يرفع من فهمهم ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم الجبائية ما يعزز قرار الامتثال الجبائي لديهم.

1.3.3.2.1. الكشف والعقاب: تظهر الدراسات أن خطر الكشف والعقاب من قبل الإدارة الجبائية سيحسن سلوك الامتثال الجبائي للفرد. بموجب هذا النهج، يدفع المواطنون ضرائبهم خوفاً من أن تضبطهم الحكومة وتعاقبهم. وبالتالي، فإن الهدف من الردع هو بشكل أساسي منع التهرب الضريبي (Forum on Tax Administration, 2010, p. 14)، فالعقوبات الضريبية تحدد حدوداً حول السلوك الذي يشكل الامتثال لواجب التقييم الذاتي بحيث يعرف دافعو الضرائب الذين يرغبون في الامتثال - سواء لتجنب العقوبات القانونية أو للوفاء بالمعايير الاجتماعية أو الشخصية - كيفية القيام بذلك. (Doran, 2009, p. 113)

1.4.3.2.1. الخدمات الحكومية: تعتبر الدراسات التي تحدد العلاقة بين الخدمات الحكومية وقرار الامتثال الجبائي محدودة، إلا أنها أظهرت أنه حين تأخذ الحكومة، فهي تعطي بالمقابل أيضاً، وهذا ما يمارس حتماً تأثيراً على التهرب الضريبي. "ولذلك يبدو أن قرار الامتثال الذي يتخذه فرد ما يعتمد بطريقة أو بأخرى على استلامه للنفقات العامة (Alm, 1996, p. 108) حيث أنه إذا كانت الحكومة تنفق الإيرادات الوطنية بحكمة، على سبيل المثال على المرافق الأساسية مثل التعليم والصحة والسلامة والنقل العام، فمن المحتمل أن يزيد الامتثال الطوعي. في المقابل، إذا أدرك دافعو الضرائب أن الحكومة تنفق الكثير على شيء يعتبر غير ضروري أو غير مفيد لهم، فإنهم سيشعرون بالخيانة وسيحاولون التهرب. (Mohd, 2010, p. 188)

1.5.3.2.1. دور سلطة الضرائب: من الواضح أن دور مصلحة الضرائب في تقليل الفجوة الضريبية وزيادة الامتثال الطوعي مهم للغاية. أوضح Hasseldine and Li (1999) هذا الأمر، حيث وضع الحكومة ومصلحة الضرائب كطرف رئيسي يجب أن يكون فعالاً بشكل مستمر في إدارة النظام الجبائي من أجل تقليل التهرب الضريبي. فتلعب الحكومة دوراً مركزياً من خلال تصميم الأنظمة الجبائية نفسها، وآليات الإنفاذ والتحصيل المحددة. (Mohd, 2010, p. 190)

علاوة على ذلك اقترح Roth et. al (1989) أنه من أجل زيادة الامتثال، وتعظيم الإيرادات الجبائية واحترام دافعي الضرائب، يجب أن يكون لدى الحكومة أولاً نظام جبائي اقتصادي، وهو أمر عملي؛ كما يجب عليهم تثبيط التهرب الضريبي وعدم التسبب في عدم الأمانة؛ إضافة إلى تجنب الميل إلى تخفيف مصدر الضريبة وإثارة الصراع والصعوبات السياسية؛ وأيضاً خلق علاقة جيدة مع نظام الضرائب الدولي. (Mohd, 2010, p. 191)

2. الجانب التطبيقي للدراسة

لمعرفة أثر التدقيق الجبائي على قرار الامتثال الجبائي للمكلفين، قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على مستوى مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الشلف خلال شهر ديسمبر 2021.

1.2. الإطار المنهجي للدراسة:

1.1.2. مجتمع وأداة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ومحاسبين على مستواها، إضافة إلى مجموعة من المدققين الجبائيين لما لهم من تجربة متعلقة أساساً بموضوع الدراسة. وقد اعتمدنا على الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات للوصول إلى إجابات لإشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، حيث قمنا بصياغة الاستبيان وبناء فقراته بما يتلاءم مع موضوع أثر التدقيق الجبائي على قرار الامتثال الجبائي للمكلف، حيث حكم من قبل مجموعة من الأكاديميين المختصين بمجال الدراسة، كما تم توزيع 40 استمارة استرجاعنا منها 37 أي بنسبة استرجاع مقدرة بـ 92.5%.

2.1.2. وصف الاستبيان:

تكون الاستبيان من جزأين، الجزء الأول تكون من المعلومات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في السن، المؤهل العلمي وسنوات الخبرة. في حين تكون الجزء الثاني من 20 عبارة موزعة على محورين كما يلي:

المحور الأول: يتكون هذا المحور من 10 عبارات موجهة أساساً لإبراز دور التدقيق الجبائي في التسيير الجبائي وإدارة المخاطر الجبائية بالمؤسسة الاقتصادية

العبارة 01: التأهيل العلمي الجيد للمدقق الجبائي يسهم في تقليل المخاطر الجبائية بالمؤسسة؛

العبارة 02: التدقيق الجبائي من مقومات التسيير الجبائي الجيد للمؤسسة؛

العبارة 03: يسمح التدقيق الجبائي من التأكد من صحة العمليات المحاسبية؛

العبارة 04: يسهم التدقيق الجبائي في تحسين صدق وعدالة القوائم المالية؛

العبارة 05: يسهم التدقيق الجبائي في الكشف عن الأخطاء الجبائية المرتكبة؛

العبارة 06: يهدف التدقيق الجبائي على ضمان موثوقية أنظمة المعلومات؛

العبارة 07: يعمل المدقق الجبائي على تصحيح الأخطاء الجبائية لتجنب التعرض للرقابة الجبائية؛

العبارة 08: يعمل التدقيق الجبائي على تقييم الوظيفة الجبائية للمؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف؛

العبارة 09: يسهم التدقيق الجبائي في تحسين عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة؛

العبارة 10: يسهم التدقيق الجبائي في استغلال المؤسسة للفرص والامتيازات الجبائية؛

المحور الثاني: جاء هذا المحور لإظهار أثر التدقيق الجبائي على الامتثال الجبائي للمكلف، وقد ضم بدوره 10 عبارات

العبارة 01: يسهم التدقيق الجبائي في إيداع التصريحات الجبائية في آجالها؛

العبارة 02: التدقيق الجبائي وسيلة فعالة لمراقبة صحة التصريحات الجبائية؛

العبارة 03: وجود مدقق جبائي بالمؤسسة يرفع من ثقة المكلف بالإدارة الجبائية ويعزز قرار الامتثال الجبائي؛

العبارة 04: يسهم المدقق الجبائي في تبسيط القوانين الجبائية للمكلف والتأثير بالإيجاب على قرار الامتثال الجبائي؛

العبارة 05: إسهام المدقق الجبائي في مصداقية القوائم المالية وصحة محاسبة المكلف ترفع من مستوى امتثاله للقوانين الجبائية؛

العبارة 06: التدقيق الجبائي يهدف إلى ضمان انتظام المؤسسة بالتزاماتها الضريبية؛

العبارة 07: يسعى التدقيق الجبائي إلى التخلص من العوامل المؤدية إلى ارتكاب المخالفات؛

العبارة 08: ثقة المكلف في كفاءة المدقق الجبائي ومعرفته الجبائية يرفع من امتثاله الجبائي؛

العبارة 09: التيسير الجبائي الجيد وحسن استفادة المدقق الجبائي من الفرص والامتيازات الضريبية يرفع من امتثال المكلف؛

العبارة 10: مساهمة المدقق الجبائي في تعزيز معرفة المكلف لواجباته وحقوقه الجبائية يساهم في الرفع من امتثاله الجبائي.

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لقياس درجة إجابات المستجوبين على عبارات الاستبيان، بحيث يحدد المبحوث

درجة موافقته أو عدم موافقته على عبارات الاستبيان وفقا لخيارات محددة وهي خمسة وفقا لهذا المقياس الموضح كما يلي:

جدول رقم (01): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: (الفرا، 1430، صفحة 7)

3.1.2. اختبار صدق وثبات الاستبيان:

وللتأكد من ثبات أداة الدراسة قمنا باستخدام معامل ألفا كرونباخ وهو أحد معاملات ثبات وصدق البيانات حيث كلما اقتربت

قيمتها من الواحد دل ذلك على زيادة مصداقية البيانات وكانت النتائج موضحة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (02): اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
20	0,908

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول 02 نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي 0.908 وهي قيمة قريبة من 1 ما يدل على نسبة ثبات عالية، وعليه

فالاستبيان صالح لأغراض الدراسة وتحليل النتائج.

2.2. خصائص عينة الدراسة:

يعتبر السن والمستوى التعليمي وسنوات الخبر المهنية عوامل مهمة تفيد التأكد من كفاءة أفراد عينة الدراسة ومدى قدرتهم على إعطاء إجابات موضوعية.

جدول رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الشخصية

البيان	الفئة	التكرار	النسبة
السن	أقل من 30 سنة	3	8.11%
	من 30 إلى 40 سنة	18	48.65%
	من 41 إلى 50 سنة	9	24.32%
	أكبر من 50 سنة	7	18.92%
	المجموع	37	100%
المؤهل العلمي	ليسانس	14	37.84%
	ماستر	13	35.13%
	دكتوراه	2	5.41%
	أخرى	8	21.62%
	المجموع	37	100%
سنوات الخبرة	أقل من 5	3	8.11%
	من 5 إلى 9	12	32.43%
	من 10 إلى 14	8	21.62%
	من 15 فأكثر	14	37.84%
	المجموع	37	100%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول 03 نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة كان أغلبهم من الفئة العمرية ما بين 30 و 40 سنة حيث بلغ عددهم 18 فردا بنسبة 48.65%، كما أنهم كانوا في الغالب حائزين على شهادة الليسانس والماستر بنسبة 37.84% و 35.13% على التوالي ما يعطيهم المقدرة على فهم محاور الإستبيان. أما بخصوص سنوات الخبرة فإن أفراد عينة الدراسة كانوا من ذوي الخبرة في ميدان التدقيق والمحاسبة وأيضا التسيير حيث أن معظمهم كانت لهم خبرة لأكثر من 15 سنة مشكلين بذلك نسبة 37.84% من المجتمع الكلي للدراسة.

3.2. تحليل نتائج الدراسة:

بعد استرجاع الاستمارات الموزعة قمنا بتفريغها ومعالجتها من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) طبعة 22، باعتباره أحد أكثر البرامج التي يعتمد عليها في إجراء الدراسات والتحليلات الإحصائية. ومن أجل تحليل ووصف محاور الإستبيان نستعمل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، إضافة إلى العمل على تحديد اتجاه إجابات المستجوبين أين نستعمل المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي، حيث عدد المسافات بين 1، 2، 3 و 5 هي أربع مسافات ويقسم عدد الخيارات والذي هو 5 على عدد المسافات 4 ينتج لنا طول المسافة 0.80 والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (04): المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي

الاتجاه	المتوسط المرجح
---------	----------------

من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: (الفرا، 1430، صفحة 26)

1.3.2. تحليل ومناقشة عبارات المحور الأول:

يهدف المحور الأول إلى إظهار دور التدقيق الجبائي في التسيير الجبائي وإدارة المخاطر الجبائية بالمؤسسة الاقتصادية، وكان اتجاه آراء عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (05): التوزيع التكراري، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على المحور الأول

العبرة	القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	الاتجاه
1	التكرار	-	1	-	16	20	0,65071	4,4865	1	موافق
	النسبة	-	%2.7	-	%43.2	%54.1				بشدة
2	التكرار	-	-	1	23	13	0,52989	4,3243	3	موافق
	النسبة	-	-	%2.7	%62.2	%35.1				بشدة
3	التكرار	-	1	2	19	15	0,70178	4,2973	4	موافق
	النسبة	-	%2.7	%5.4	%51.4	%40.5				بشدة
4	التكرار	-	-	1	24	12	0,51988	4,2973	5	موافق
	النسبة	-	-	%2.7	%64.9	%32.4				بشدة
5	التكرار	-	1	-	19	17	0,64375	4,4054	2	موافق
	النسبة	-	%2.7	-	%51.4	%45.9				بشدة
6	التكرار	1	1	8	23	4	0,79601	3,7568	9	موافق
	النسبة	%2.7	%2.7	%21.6	%62.2	%10.8				
7	التكرار	-	6	2	15	14	1,05409	4	7	موافق
	النسبة	-	%16.2	%5.4	%40.5	%37.8				
8	التكرار	-	2	9	15	11	0,88021	3,9459	8	موافق
	النسبة	-	%5.4	%24.3	%40.5	%29.7				
9	التكرار	-	6	7	18	6	0,94916	3,6486	10	موافق
	النسبة	-	%16.2	%18.9	%48.6	%16.2				
10	التكرار	-	1	2	23	11	0,65988	4,1892	6	موافق
	النسبة	-	%2.7	%5.4	%62.2	%29.7				
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول										
							0.49901	4,1351		موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول 05، فإننا نلاحظ أن آراء عينة الدراسة المتعلقة بال محور الأول الذي يرمي إلى إبراز دور التدقيق الجبائي في التسيير الجبائي وإدارة المخاطر الجبائية بالمؤسسة الاقتصادية كانت بالموافقة، وهذا تبعا للمتوسط الحسابي للمحور الأول الذي بلغ 4.1351 والحصص في المجال من 3.61 إلى 4.20 ما يدل أن أفراد العينة كان لهم إجماع على أن للتدقيق الجبائي دور إيجابي في التسيير الجبائي وإدارة المخاطر الجبائية بالمؤسسة الاقتصادية. كما أن قيمة الانحراف المعياري بهذا المحور التي بلغت 0.49901 تبين أنه لا يوجد تشتت في آراء عينة الدراسة وأنه يوجد تأييد من قبل المستجوبين على أهمية التدقيق الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية.

2.3.2. تحليل ومناقشة عبارات المحور الثاني:

يتكون هذا المحور بدوره من 10 عبارات وكان الهدف منه إبراز أثر التدقيق الجبائي على قرار الامتثال الجبائي للمكلف والنتائج المحصل عليها مبينه في الجدول التالي:

جدول رقم (06): التوزيع التكراري، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على المحور الثاني

العبارة	القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	الاتجاه
1	التكرار	-	5	1	16	15	0.99398	4.1081	4	موافق
	النسبة	-	%13.5	%2.7	%43.2	%40.5				
2	التكرار	-	1	2	21	13	0.68335	4.2432	1	موافق بشدة
	النسبة	-	%2.7	%5.4	%56.8	%35.1				
3	التكرار	1	1	6	14	15	0.96563	4.1081	3	موافق
	النسبة	%2.7	%2.7	%16.2	%37.8	%40.5				
4	التكرار	-	2	4	22	9	0.76327	4.0270	6	موافق
	النسبة	-	%5.4	%10.8	%59.5	%24.3				
5	التكرار	-	2	6	23	6	0.73725	3.8919	10	موافق
	النسبة	-	%5.4	%16.2	%62.2	%16.2				
6	التكرار	-	3	4	20	10	0.84984	4.0000	7	موافق
	النسبة	-	%8.1	%10.8	%54.1	%27				
7	التكرار	-	1	2	24	10	0.64608	4.1622	2	موافق
	النسبة	-	%2.7	%5.4	%64.9	%27				
8	التكرار	-	2	5	22	8	0.76327	3.9730	8	موافق
	النسبة	-	%5.4	%13.5	%59.5	%21.6				
9	التكرار	-	1	8	20	8	0.74334	3.9459	9	موافق
	النسبة	-	%2.7	%21.6	%54.1	%21.6				
10	التكرار	1	2	2	21	11	091122	4.0541	5	موافق
	النسبة	%2.7	%5.4	%5.4	%56.8	%29.7				
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني										
							0.52261	4,0513		موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

من الجدول رقم 06 نلاحظ أن أفراد العينة وافقوا بالإجماع على أن للتدقيق الجبائي أثر إيجابي على الدفع بالمكلف إلى الإمتثال الجبائي، وهذا ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثاني والتي بلغت 4.0513 وهي تقع في الفئة الرابعة من المتوسط المرجح لمقياس ليكارت.

حيث كان اتجاههم في كل العبارات بالموافقة ما عدى العبارة 2 التي كان اتجاهها موافق بشدة أي أن عينة الدراسة أكدت أن التدقيق الجبائي وسيلة فعالة لمراقبة صحة التصريحات الجبائية. أيضا فإن قيمة الإنحراف المعياري بلغت 0.52261 وهي أقل من الواحد الأمر الذي يؤكد عدم تشتت آراء عينة الدراسة وأنها كانت متفقة على أهمية التدقيق الجبائي وأثره الإيجابي على قرار الإمتثال الجبائي للمكلف.

4.2. اختبار طبيعة توزيع البيانات:

لمعرفة طبيعة التوزيع الذي تتبعه البيانات إذا كان طبيعيا أم لا وهذا بغية إجراء الإختبارات الإحصائية وكذا اختبار الفرضيات، نستعمل اختبار Shapiro-Wilk وهذا لأن عدد أفراد عينة الدراسة أقل من 50 والجدول 07 يوضح النتائج.

جدول رقم (07): اختبار Shapiro-Wilk

Shapiro-Wilk			
Sig.	ddl	statistiques	
0.461	37	0.972	المحور الأول: دور التدقيق الجبائي في التسيير الجبائي وإدارة المخاطر الجبائية بالمؤسسة الاقتصادية
0.089	37	0.949	المحور الثاني: أثر التدقيق الجبائي على قرار الامتثال الضريبي للمكلف

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة Sig أكبر من 0.05، هذا يدل على أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا و بالتالي يمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

5.2. اختبار فرضيات الدراسة:

بما أن العينة تخضع للتوزيع الطبيعي فإننا نستخدم إختبار t للعينة الواحدة من أجل اختبار فرضيات الدراسة حيث إذا كانت قيمة إختبار t بمستوى معنوية Sig أقل من 0.05 فإن الدراسة دالة إحصائيا وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية، أما إذا كانت قيمة إختبار t بمستوى معنوية Sig أكبر من 0.05 فإن الدراسة غير دالة إحصائيا وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.

1.5.2. اختبار الفرضية الاولى:

H0 : لا يؤدي التدقيق الجبائي دورا مهما في التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية.

H1 : يؤدي التدقيق الجبائي دورا مهما في التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية.

جدول رقم (08): اختبار t للعينة الواحدة للمحور الأول

قيمة الاختبار = 0						
مجال ثقة الفرق عند 95%		فرق المتوسط	مستوى الدلالة Sig	درجة الحرية	T المحسوبة	
أعلى	أقل					
4,3015	3,9688	4,13514	0,000	36	50,406	دور التدقيق الجبائي في التسيير الجبائي وإدارة المخاطر الجبائية بالمؤسسة الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

من الجدول أعلاه يظهر أن مستوى الدلالة المعنوية بلغ $\text{Sig}=0.000$ وهي نسبة أقل من 0.05 الأمر الذي يجعلنا نقبل الفرضية البديلة $H1$ ونرفض فرضية العدم $H0$ ، أي أن التدقيق الجبائي يساهم في التسيير الجبائي الحسن بالمؤسسة الاقتصادية وكذا إدارة مخاطرها الجبائية بشكل مثالي.

2.5.2. اختبار الفرضية الثانية:

H0 : لا يوجد أثر إيجابي للتدقيق الجبائي على قرار الإمتثال الجبائي للمكلف.

H1 : يوجد أثر إيجابي للتدقيق الجبائي على قرار الإمتثال الجبائي للمكلف.

جدول رقم (09): اختبار t للعينة الواحدة للمحور الثاني

قيمة الاختبار = 0					
T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	فرق المتوسط	مجال ثقة الفرق عند 95%	
				أقل	أعلى
47,154	36	0,000	4,05135	3,8771	4,2256

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

من الجدول 09 نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تساوي 47.154 وبمستوى دلالة معنوية بلغت $\text{Sig}=0.000$ وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة 0.05 وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية $H0$ ونقبل الفرضية البديلة $H1$ أي أن التدقيق الجبائي أثر إيجابي على قرار الإمتثال الجبائي للمكلف.

3. النتائج ومناقشتها:

من خلال دراستنا للموضوع والنتائج التي توصلنا إليها، نقول أنه على أصحاب المؤسسات الاقتصادية بصفتهم مكلفين بالضريبة إدراج التدقيق الجبائي كوظيفة أساسية لا بد منها بغية تعزيز أمنهم الجبائي وحمايتهم من مختلف المخاطر الجبائية التي يمكن أن يتعرضوا لها. فهم يمارسون نشاطهم في بيئة محاطة بقوانين وإجراءات جبائية متعددة ومتغيرة لا يفهمونها جيدا بحكم عدم تخصصهم ما يؤدي بهم في كثير من الأحيان في الوقوع في عدم الامتثال الجبائي. وتبعا لنتائج الدراسة فإن التدقيق الجبائي يساهم بشكل فعال في امتثال المكلفين للقوانين والإجراءات الجبائية ودفع ما عليهم من مستحقات، وهذا ما تؤكد نتائج الجدول 06 بمتوسط حسابي عام بلغ 4.0513، كما أنه يعزز من فهمهم للقوانين الجبائية التدقيق الجبائي وهذا وفقا لدرجة استجابة أفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة من الجدول 06 التي بلغت متوسط حسابي قدر ب 4.0270، وبالنتيجة زيادة وعيهم الجبائي وإدراكهم لأهمية الضرائب بالنسبة للإقتصاد الوطني وعوائدها عليهم. كما أن ثقتهم في معرفة المدقق الجبائي وقدرته على التسيير الجبائي الجيد للمؤسسة وتمكنه من التأكد من صحة تصريحاتهم الجبائية يعزز من امتثالهم الجبائي.

الخلاصة:

يرفع المدقق الجبائي اللبس عن المكلف بالضريبة وهذا لإلمامه بمختلف القوانين والإجراءات الجبائية، كما له المقدرة على تحسين التسيير الجبائي بالمؤسسة وهذا من خلال الإستفادة من مختلف الميزات الجبائية وتخفيض العبء الضريبي من جهة، ومن جهة أخرى حمايتها من مختلف المخاطر الجبائية التي قد تتعرض لها كخطر عدم الإمتثال الجبائي.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى مجموعة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية الشلف توصلنا إلى النتائج التالية:

- إجماع أفراد عينة الدراسة على أن التدقيق الجبائي وسيلة فعالة لمراقبة صحة التصريحات الجبائية؛
- احتلت عبارة "التأهيل العلمي الجيد للمدقق الجبائي يساهم في تقليل المخاطر الجبائية بالمؤسسة" من المحور الأول المركز الأول ما يبين إدراك المكلفين لأهمية التأهيل العلمي للمدقق الجبائي وأنه من أهم العوامل التي تؤهله لفهم ومعرفة القوانين والإجراءات الجبائية ما يمكنه من حماية المؤسسة من مختلف المخاطر الجبائية؛

- يساعد المدقق الجبائي في فهم المكلف للقوانين الجبائية ما يؤثر بالإيجاب على قرار الامتثال الجبائي؛
- أكدت النتائج أن التدقيق الجبائي يساهم بنسبة كبيرة في التخلص من العوامل المؤدية لارتكاب المخالفات الجبائية؛
- للتدقيق الجبائي أثر إيجابي على التسيير الجبائي الحسن بالمؤسسة الاقتصادية؛
- يوجد أثر إيجابي للتدقيق الجبائي على قرار المكلف للإمتثال للقوانين الجبائية ودفع مستحققاته من الضرائب.

التوصيات

- ضرورة القيام بعملية التدقيق الجبائي بشكل مستمر بالمؤسسة الاقتصادية؛
- ضرورة إدراك المكلفين بالضريبة بأهمية المعرفة بالقوانين والإجراءات الجبائية والاطلاع الدائم عليها؛
- العمل على وضع دليل لشرح مختلف القوانين الجبائية ورفع اللبس عنها؛
- العمل على وضع خلايا إعلامية على مستوى مديريات الضرائب من أجل توعية وتحسيس المكلفين بالضريبة؛
- التكوين المستمر لمحاسبي ومدققي المؤسسات الاقتصادية وتحيين معارفهم.

الاحالات والمراجع:

1. Alm, J. (1996). EXPLAINING TAX COMPLIANCE. In S. Pozo , *Exploring the Underground Economy: Studies of Illegal and Unreported Activity*. W.E. Upjohn Institute for Employment Research.Kalamazoo, Michigan.USA.
2. LEDERMAN, L. (2003). The Interplay Between Norms and Enforcement in Tax Compliance. *OHIO STATE LAW JOURNAL*, vol64(N°6).USA.
3. Alshira'h, A., Moh'd, A., Abdalwali , L., Adi , A., & Alshirah, M. (2020). A Socio-Economic Model of Sales Tax Compliance. *Economies*, 8(4), 88. doi:https://doi.org/10.3390/economies8040088
4. Ben Sassi, M. (2017). *L'audit fiscal : Demarche a suivre et diligences specifiques a la mission speciale du commissaire aux comptes relative a la restitution du credit d'impôts et du credit de TVA(memoire pour l'obtention du diplome d'expert-comptable)*. Institut Supérieur De Comptabilité Et D'administration Des Entreprise (Université De La MANOUBA), Tunisie.
5. BENAZZOU, L. (juin 2016). AUDIT FISCAL POUR UNE SÉRÉNITÉ FISCALE ASSURÉE FACE AUX RISQUES FISCAUX DE LA PME MAROCAINE. *Revue D'Etudes en Management et Finance D'Organisation*, vol1(N°2).
6. Doran, M. (2009). Tax Penalties and Tax Compliance. *Harvard Journal on Legislation*, vol46.England.
7. Forum on Tax Administration. (2010). *Understanding and Influencing Taxpayers' Compliance Behaviour*. ORGANISATION FOR ECONOMIC COOPERATION AND DEVELOPMENT (OECD).
8. Khelassi, R. (2013). *Précis d'audit fiscal de l'entreprise*. Algerie.
9. Mohd , R. (2010). *TAX KNOWLEDGE AND TAX COMPLIANCE DETERMINANTS IN SELF ASSESSMENT SYSTEM IN MALAYSIA. (Thesis for degree of doctor of philosophy)*. department of accounting and finance(university of Bermingham), England.
10. Simon , J., & Clinton, A. (2004). Tax Compliance, Self-Assessment and Tax Administration. *Journal of Finance and Management in Public Services*, Vol 2(N°2).New Zealand.

11. ابتهاج علي حاسم الطويل، و محمد علي ابراهيم العامري. (2017). أثر المعرفة الضريبية في تكاليف الامتثال: بحث تطبيقي. مجلة

دراسات محاسبية ومالية، 12 (39)، 1-16.

12. لياس قلاب ذبيح. (2018/2017). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية التدقيق الجبائي، دراسة تحليلية من وجهة نظر المدققين

الجبائيين والمدققين الخارجيين، (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة بسكرة، الجزائر.

13. محمد أمين كوميدي، و عثمان مداحي. (2020). دور التدقيق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة.

مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6 (العدد 2).

14. محمد روابة. (سبتمبر، 2019). أثر المتغيرات الشخصية على خلق الالتزام الضريبي-دراسة حالة الجزائر-. 3(2)، 11-28.
15. محمد يوسف أسعد شاهين. (2017). أثر قرار قانون رقم 8 وتعديلاته على الالتزام الضريبي للمكلفين من وجهة نظر معدي الإقرار الضريبي. (أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية). كلية الدراسات العليا (جامعة النجاح)، فلسطين.
16. مدين إبراهيم الضابط. (2019). العوامل التي يمكن أن تؤثر على سلوك الامتثال الضريبي في سورية: أنموذج مقترح. مجلة جامعة تشرين. العلوم الاقتصادية والقانونية، 41(5)، 107-118.
17. ولهي، ب. (2004). مردودية الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير) جامعة الجزائر، (الجزائر).
18. وليد عبد الرحمان خالد الفرا. (1430). تحليل بيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss. الندوة العالمية للشباب الاسلامي، 7.